التقـاريـــر

أبعاد السياسة اليابانية فى الشرق الأوسط والعالم العربي

د. جوزيف رامز أمين
مستشار إعلامي سابق بالمكتب الإعلامي باليابان

خرجت العلاقات الثنائية بين اليابان والدول العربية من الإطار التقليدي المحدود المتمثل فى التجارة والاقتصاد، إلى دوائر أوسع أخذت طابع المؤسسية سواء في مجالات تعزيز التبادل الثقافي وحوار الحضارات وفهم الإسلام أو إعلاء ثقافة الحوار وقبول الآخر ومكافحة التطرف والإرهاب. ويرى المحللون أن السياسة الخارجية اليابانية تجاه الدول العربية بشكل عام مستقلة حيث تتخذ اليابان موقفاً محايداً في المشاكل السياسية الخاصة بالوطن العربي والشرق الأوسط، ولكن بمرور الوقت أصبح الرأي العام الياباني – أحد محددات السياسة الخارجية لليابان – أكثر تعاطفا مع القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وهو ما تبنته السياسة الخارجية اليابانية فيما بعد على الصعيد الدبلوماسي مع العرب، وإن استمر التعاون الاقتصادي يفرض نفسه وتأثيراته على الجانب السياسي.

أدوات اليابان وأهدافها فى سياستها الخارجية مع الدول العربية:

يمكن تحديد المصالح والأهداف اليابانية في العالم العربي في نقطتين أساسيتين هما: المواد الخام الأولية مثل النفط والبترول، و السوق العربية، حيث تتعدد وتتنوع احتياجات اليابان للمواد الأولية مثل: النحاس والرصاص والالومنيوم والنفط والغاز الطبيعي وهى ما تتوافر في العالم العربي بكميات كبيرة، كما تعد أسواق العالم العربي

وتحديدا دول الخليج سوقا كبيرة ورائجة للصادرات الصناعية اليابانية وعليه فقد زادت صادرات الصناعة اليابانية نحو أسواق العالم العربي بشكل ملحوظ مع مراعاة التنافس الأمريكي على هذه الأسواق وحيث تستطيع اليابان أن تقدم البضائع الرخيصة نسبيا والأكثر ملائمة للواقع العربي فقد بلغت صادرات اليابان إلى البلدان العربية حوالي ٢١,٨%من الآلات الصناعية الثقيلة.

تتمحور المصالح العربية اليابانية في نقطتين أساسيتين هما: قضايا التنمية المجتمعية (سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا)، وقضايا المشكلات السياسية مثل: الصراع العربي- الإسرائيلي، كما تعتبر تجربة التنمية الاقتصادية اليابانية نموذجا فريدا من نوعه يمكن للعالم العربي الاستشهاد به والاستفادة منه والخروج عن طريقه من التبعية. كما تقدم اليابان نموذجا "حيا" لعملية التطور السياسي فقد استطاعت أن تلائم بين التقاليد الحضارية الشرقية للمجتمع الياباني وبين الأفكار والمبادئ الغربية وخاصة منها التقاليد الأمريكية والأوروبية.

يرى بعض المحللين أن السياسة اليابانية هي في الغالب صدى أو رد فعل للسياسة الأمريكية سواء فى الشرق الأوسط أو غيره، وأن هناك توافقاً يابانياً على ما تظهره ملامح السياسة الخارجية "للولايات المتحدة" حتى فى ظل الجدال الذى يثيره الرئيس الأمريكي ترامب في الشرق الأوسط، لاسيما وأن كل من ترامب و شينزوآبي قد اتفقا خلال الزيارات المتبادلة فى العام الأول لرئاسة ترامب على تعزيز التعاون الأميركي - الياباني، وعلى متانة العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان، ووصف التحالف بينهما بأنه "حجز الزاوية للسلام والاستقرار" في المنطقة.

تتمثل محاور وأدوات عمل السياسة اليابانية فى الدول العربية فى تقديم المساعدات اليابانية لهذه الدول، والتعاون الاقتصادي والثقافي الملموس، وكذا فى العمل تحت اطار حشد قوات لحفظ السلام مع امكانية وجود دور عسكري لليابان رغم محدوديته، فقد شاركت اليابان في الحرب علي العراق وانسحبت آخر عناصر قوات الدفاع الذاتي اليابانية مع مطلع عام ٢٠١٠، وفي إرسال وحدات إلي مرتفعات الجولان ضمن قوات

الأمم المتحدة وإرسال مدمرتين في مارس ٢٠٠٩ إلي الصومال لتنفيذ مهام مكافحة القرصنة البحرية. ويؤخذ فى الاعتبار أيضا تشابك الوضع الإقليمي والدولى فى سوريا وحساسية علاقات اليابان بكل من الولايات المتحدة وروسيا ولكل منهما دور وسياسة مختلفة فى سوريا.

الموقف الياباني من القضية الفلسطينية:

تسعى اليابان جاهدة إلى الاضطلاع بدور أكثر فاعلية ونشاطا لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وجهود بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد ظلت طوال الأعوام الماضية تؤكد على حل الدولتين هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام في المنطقة، كما تطالب اليابان الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بتطبيق خريطة الطريق، حيث ارتكزت الجهود التي تقوم بها الحكومة اليابانية في هذا المضمار على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تقديم المساعدات الإنسانية للمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني.
- دعم خطوات الإصلاح الداخلي التي تؤدى إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- دعم جهود بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

علاقات اليابان مع إسرائيل:

تتميز السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة بالتركيز علي تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بقاء العلاقات السياسية في حيزها التقليدي وهي وجود روابط قوية مع الدول العربية المعتدلة وخاصة تلك التي تربطها علاقات مع إسرائيل، وعلاقات مستقرة مع بقية الدول، مع المحافظة علي الحد الأدنى مع الدول التي مازالت في حالة حرب مع إسرائيل. وبالنسبة لإسرائيل، فيبدو أن روابط البلدين بدورها مستقرة وترتبط بشكل رئيسي بالتحالف العسكري الياباني الأمريكي وتوجهاته، وهذا يؤكد حرص صانع القرار الياباني علي أن تبقي اليابان علاقاتها مع إسرائيل قوية ومنيعة ضد أي أزمات، مع تيقنها من أن هذه العلاقات يمكن أن تحسن

أيضاً من علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة، وتوجد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التى توطد العلاقات بين الجانبين.

ومن المتوقع أن تبقي العلاقات اليابانية الإسرائيلية في إطارها الحالي مع احتمال أن تتطور إيجابياً في المستقبل. ويري المراقبون أن الدور الياباني قد أصبح مكملاً للدور الأمريكي فيما يتعلق بإسرائيل بحيث تنفذ اليابان بعض بنود الأجندة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل غير مباشر مستفيدة من علاقاتها الجيدة مع كل من الدول العربية وإسرائيل. ولكن تبقي هذه القضية تمثل حساسية لليابان، نظراً لاهتمام اليابان الخاص بإبقاء علاقاتها مع الدول العربية وخاصة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي قوية في ضوء ثقل مصر السياسي والثقافي في المنطقة، والاعتماد علي النفط بشكل كبير لتسيير عجلة الاقتصاد الياباني الذي يعاني أساساً من حالة كساد كبير. وعلي الرغم مما سبق، فلا يزال هناك تردد كبير لدي الدوائر الاقتصادية اليابانية للاستثمار في السوق الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية، فإنه نظراً لارتفاع مستوي التكنولوجيا ودخل الفرد وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فإن اليابان من حيث المبدأ لا تقدم مساعدات تنمية رسمية إلي إسرائيل ما عدا في شكل منح لطلاب إسرائيليين للدراسة في اليابان، وقد شهدت اليابان احتجاجات شعبية محدودة أمام السفارة الأمريكية في طوكيو نظمتها الجمعية الإسلامية اليابانية وشارك فيها أكثر من ٥٠ شخصاً معظمهم من المسلمين الذين يعيشون فى طوكيو. رفضا لقرار ترامب بشأن اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل.

الموقف اليابانى من الأزمة السورية :

يمكن تفسير محاولة اليابان التقارب من بعض القضايا العربية الشرق أوسطية سواء فى العراق ,السودان أو سوريا بأنها محاولة للقيام بدور في المقاربات الدولية الخاصة بالأزمة السورية وسيبقى في الغالب ذو طابع دبلوماسي، وذلك بموازاة ما تقدمه حالياً من مساعدات إنسانية وإغاثية للنازحين في دول الجوار السوري.كما أن السياسة اليابانية تعزز من البداية خصوصيتها مع التأكيد على مقاربتها السلمية

الخالصة للأزمة السورية، ورفضها الخيارات الأمنية الضارة، وتأكيد خطابها الذي نادت به والقائل بجلوس السوريين سوية لبحث الواقع والمستقبل، دون ضغوط أو إملاءات أجنبية.

العلاقات اليابانية الإيرانية:

ظلت اليابان منذ عام ١٩٧٩ تحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران على الصعيد الثنائي وحرصت على إتباع منهج مختلف إزاء طهران والابتعاد عن السياسة المتشددة التي تتبعها واشنطن مع الحكومات الإيرانية المتعاقبة، لاسيما وأن هناك مصالح اقتصادية ضخمة مشتركة بين اليابان وإيران حيث تعد إيران ثالث أكبر دولة مصدرة للنفط للسوق الياباني (بعد كل من السعودية والإمارات)، بنسبة ١٥% من إجمالي واردات اليابان من البترول سنويا، كما أن حجم التبادل التجاري بينهما يزيد عن ١١ مليار دولار في العام.

على الجانب الآخر، وعلى الرغم من أن اليابان لا تضطلع بدور مباشر متصل بالأزمة الراهنة المرتبطة بالملف النووي الإيراني، إلا أن المواقف التي اتخذتها اليابان خلال الأعوام الماضية اكتسبت أهميتها بفضل رئاسة اليابان السابقة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووجود مدير عام للوكالة ياباني الجنسية وعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وأيضاً عامى ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ .

تتخذ اليابان من الناحية الرسمية موقفاً يكاد يكون مطابقاً لمواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه الملف الإيراني، خاصة فى ضوء إعادة التصعيد ضد ايران فى عهد ترامب لاسيما وأن اليابان لديها ثوابت واضحة لا يمكن أن تتخلى عنها فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وقد سبق أن أيدت مجمل قرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن تشديد العقوبات على إيران خلال عضويتها فى هذا المحفل.

نماذج العلاقات اليابانية مع الدول العربية:

العلاقات مع مصر:

اذا كانت العلاقات العربية – اليابانية بشكل عام تتسم بحداثتها فان مصر تستثنى من ذلك، فالعلاقات بين اليابان ومصر تعد نموذجا يحتذى به, فى ضوء البعد التاريخي

والثقافى لروابط البلدين التى يمكن وصفها بأنها "صداقة قوية جداً". وحيث إن تاريخ العلاقات بين البلدين يعود الى القرن التاسع عشر، حين زارت بعثة ساموراى مصر في عام ١٨٦٢... في حين تأسست العلاقات الحديثة عام ١٩٢٢، عندما اعترفت اليابان باستقلال مصر وتم افتتاح سفارتي البلدين في خمسينيات القرن الماضى ومنذ ذلك الحين ثمة علاقات ودية تمثلت في العديد من الزيارات التي يقوم بها كبار الدبلوماسيين من البلدين، ولعل من أهم الزيارات المتبادلة زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى اليابان في فبراير ٢٠١٦ وزيارة رئيس الوزراء شينزو آبي لمصر في يناير ٢٠١٥. هذا فضلا عن المؤسسات الثقافية اليابانية والمصرية مثل المركز الثقافى الياباني بمصر والمكتب الثقافى المصرى بطوكيو والأنشطة ذات الصلة مثل تنظيم احتفالية افتتاحية دار الأوبرا ١٩٩٤، "عام مصر في اليابان" في عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك التعاون بين البلدين على مستوى التعليم العالي بالجامعات وتأسيس الجامعة المصرية- اليابانية للعلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٩وهناك مشروع المتحف الكبير الذي يتم فيه العمل على قدم وساق ، وهو من أهم المشروعات التي تساهم اليابان بنصف تكلفته والتى تبلغ حوالى ٤٠٠ مليون دولار.

وعلى صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية، فإن العلاقات بين البلدين تتميز بالقوة والمتانة ووفقاً لرؤية اليابان فإن مصر هي محور التحرك الياباني فى المنطقة ودولة مهمة لتحقيق الاستقرار كما تجرى مصر حواراً استراتيجياً مع اليابان إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند... وهناك وجهات نظر متطابقة مع مصر فى مجالات نزع السلاح وحفظ السلام وحماية البيئة والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية بين البلدين فهى تعود إلى عام ١٩٨٢. وقد قدمت اليابان مؤخرا لمصر قروضاً ومنحا تتجاوز ٣,٥ مليار دولار، كماتجاوز حجم التجارة الثنائية أكثر من مليار دولار في السنوات الأخيرة. وتبلغ الاستثمارات اليابانية في مصر حوالى ٧٧١ مليون دولار، منها ٣٨٥ مليون دولار في مجال النفط فقط. وهناك مجلس رجال الأعمال المصرى- اليابانى منذ ١٩٨٢..إضافة إلى

المساعدات اليابانية لمصر والتي بلغت ٥٧٠ مليون دولار. وفي مجال السياحة قدمت اليابان سيارات إسعاف وجسر ومركز الزوار لمنطقة وادي الملوك..

سجلت زيارة الرئيس السيسى لليابان عام "٢٠١٦" مرحلة جديدة من إنهاء التردد فى العلاقات وصاحبها دعوته لإلقاء كلمة في البرلمان". أكد فيها أن مصر تريد نقل تجربة اليابان فى تحقيق النمو والتطور والمحافظة على القيم الفريدة. وأن العلاقات بين البلدين تركز على محاور رئيسية في الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية. ومن المحاور الهامة الأخرى محاربة التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى التعاون الإقليمى والدولي بين البلدين زيادة الاستثمارات، دعم مشاريع التنمية، تقديم القروض. وقد مثلت تجربة اقامة المدارس اليابانية فى مصر تجربة فريدة , ففى ٢١ فبراير ٢٠١٨، وبحضور رئيس مجلس الوزراء المصرى ، ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بالتوقيع وتبادل الخطابات المتبادلة للقرض الميسر بالين الياباني فى إطار الشراكة المصرية اليابانية من أجل التعليم: برنامج دعم المدارس اليابانية المصرية، حيث تم تقديم قرضًا ميسرًا تصل أقصى قيمة ١٦ ونصف مليار ين ياباني (ما يعادل حوالي ١٧٥،٧ مليون دولارًا أمريكيًا). وتقوم هذه الشراكة على الاستفادة من مميزات التعليم الياباني ، ويهدف هذا القرض إلى تشجيع إدخال نظام التعليم على الطريقة اليابانية في مصر ومن المتوقع أن يؤدي ذلك لتحسين جودة التعليم وتطوير قدرات الشباب المصري، الذي بدوره يساهم في الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية في مصر.

بعض نماذج التعاون الناجحة الأخرى -بين الطرفَين الياباني والدول العربية:

<u>اليابان والمغرب العربي:</u>

صممت اليابان خططاً وبرامج مختلفة تناسب دول المغرب العربي:المغرب وتونس والجزائر، تهدف خطط وبرامج المساعدات اليابانية إلى المغرب إلى تقليل التفاوت في التنمية الإقليمية والاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وفي تونس تتوجه خطط المساعدات إلى تحسين التنافسية الصناعية والتنمية الإقليمية. وفي الجزائر تهتم الخطط بتنوع الصناعات وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات.

اليابان واليمن:

رصدت الحكومة اليابانية ٣٩ مليون دولار مساعدات إنسانية وتنموية لليمن لعام ٢٠١٨. وذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المساعدات تم تخصيصها للإغاثة الإنسانسة ، ولتنمية المجتمعات مثل توفير فرص العمل وإعادة دمج وتأهيل الأسرة والأطفال وغيرها .

المساعدات اليابانية أسهمت في تحسين الظروف المعيشة للشعب العراقي:

ساهمت المساعدات اليابانية منذ عام ٢٠٠٣ في تحسين ظروف المعيشة للشعب العراقي وتأهيل البنى التحتية وإعادة إعمار المدن والمناطق التي دمرتها عصابات تنظيم داعش الإرهابية وتخليصه من معاناته، والسعي الحثيث والجاد لاعادة الحياة الطبيعية للعراق.

يذكر أن اليابان قدمت منحة إلى العراق بقيمة ١٨٦ مليون دولار لتأهيل شبكات الكهرباء,ويشار إلى أن هذه المنحة جزء من التزام اليابان في مؤتمر الدول المانحة لدعم العراق الذى عقد في العاصمة الأميركية في يوليو عام ٢٠١٦ حيث قامت اليابان بالتعبير عن نيتها المحافظة على مستوى الدعم للعراق في ٢٠١٦ ليمتد خلال ٢٠١٧ و ٢٠١٨، مع الاعتراف بأن المساعدة المستمرة للعراق أمر ضروري لتحقيق الاستقرار فيه.هذا بجانب البرامج اليابانية لمساعدة النازحين العراقيين,وتوفير الاحتياجات الخاصة لهم والتزام اليابان بتنفيذ ٢٥ مشروعا في العراق.

العلاقات اليابانية السعودية:

تعد اليابان شريكاً هاماً واستراتيجياً للمملكة العربية السعودية، إذ تبلغ نسبة النفط الذي تستورده من المملكة العربية السعودية ٢٧٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي الواردات. ولا يقتصر التعاون بين البلدين على الدعم التكنولوجي الذي تقدمه الحكومة اليابانية من خلال مساعدات التنمية الرسمية، بل هناك رابطة قوية من الجانب المالي والنقدي باعتبار أن كلا البلدين عضو في مجموعة العشرين G20. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد برنامج المنح الدراسية الخاص بالملك عبد الله والذي يستفيد منه ما يزيد عن ١٨٠

ألف طالب سعودي يدرسون في ٤٠ دولة مختلفة حول العالم. ويوجد من بينهم ما يقرب من الـ ٥٠٠ طالب في اليابان. وعندما ينتهي هؤلاء الطلاب من دراستهم في اليابان ويعودون للسعودية بالعقلية والأخلاق والتكنولوجيا اليابانية يساعدون على وجود تلك الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين.

خلال جولته الآسيوية فى الفترة من ٢٠١٧/٢/٢٦ وحتى منتصف مارس من نفس العام قام خادم الحرمين الشريفين بزيارة اليابان وقد شكلت هذه الزيارة تحولاً فى الشراكة الاستراتيجية ونقلة نوعية في العلاقات بين الرياض وطوكيو، حيث أتاحت المجال أمام رجال الأعمال والمستثمرين لإيجاد شراكات اقتصادية على نطاق واسع مع دولة ذات وزن اقتصادي عالمي.. وتضمنت الاتفاقيات بين البلدين مذكرة لتنفيذ الرؤية السعودية اليابانية ٢٠٣٠، وبرنامج تعاون لإنجاز الرؤية فيما يتعلق بمجال التعاون الثقافي، كما تم توقيع مذكرتين للتعاون في مجال الثورة الصناعية، وتنظيم إجراءات منح مواطني البلدين تأشيرات زيارة. وتشير البيانات الاقتصادية والتجارية أن حجم التبادل التجاري بينهما الذي يتعدى الخمسين مليار دولار، حيث تأتي المملكة ضمن أهم عشر شركاء تجاريين لليابان فيما تمثل اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للمملكة، بالإضافة إلى وجود العديد من المشروعات المشتركة بين البلدين ، مشيرا إلى أن المملكة تحتل المرتبة الأولى في تزويد اليابان بالنفط الخام ومشتقاته الذي يصل إلى أكثر من ثلث إجمالي واردات اليابان من النفط. ويسعى البلدان إلى تعزيز الشراكة الشاملة في مجالات واسعة فيما يتعلق بالثقافة والاقتصاد والسياسة ، إضافة إلى أن الحوار الأمني بين البلدين الصديقين مميز ويشمل العديد من القضايا منها: الأوضاع الإقليمية، والقرصنة، وحظر الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب، والمساعدات الإنسانية، وإغاثة الكوارث، كما يمتد التعاون إلى تبادل الرأى حول الإرهاب الدولي، والتعاون الدفاعي بين البلدين، ويعكس ذلك استمرار تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين في القطاعات الأمنية.

تعد ملفات السلام الدولي و "رؤية المملكة ٢٠٣٠" وقضايا منطقة الشرق الأوسط

من أبرز ملفات زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى طوكيو، وقد أشادت اليابان بسلسلة المبادرات المتنوعة لإصلاح اقتصاد ومجتمع المملكة العربية السعودية، وأبدت رغبتها في التعاون النشط معها لتحقيق الأهداف التي خططت في الرؤية لهذا الغرض، لذا قام كلا البلدين بتأسيس »المجموعة السعودية- اليابانية المشتركة لرؤية ٢٠٣٠ «وقامت المجموعة بتشكيل مجموعات فرعية يقودها ويمثلها خبراء رفيعو المستوى ومسؤولون من كلا الجانبين، وتشمل فرص التجارة، الاستثمار والتمويل، الطاقة والصناعة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء القدرات، الثقافة والرياضة.

العلاقات اليابانية العمانية:

احتفالا بمرور أربعين عاما على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين احتفلت سفارة سلطنة عمان في طوكيو فى فبراير ٢٠١٤ بتدشين كتاب "عمان واليابان علاقات مزدهرة" والذي يجسد تطور العلاقات العمانية – اليابانية وتاريخها الطويل الذي يعود لأربعمائة عام وقد تزامن صدور الكتاب مع الزيارة المهمة التي قام بها رئيس وزراء اليابان شينزو آبي للسلطنة يومي ٩ و١٠ يناير من نفس العام. والذى جاءت فكرة نشره في الوقت المناسب وامكانية إسهامه في تعميق الفهم المتبادل وتدعيم لعلاقات الثنائية وتعزيز علاقات الصداقة بين البلدين. ويوثق الكتاب الذي نُشر بثلاث لغات مختلفة "العربية والإنجليزية واليابانية" تطور العلاقات بين السلطنة واليابان على مدار ٤٠ عاماً .

اليابان والامارات علاقات مميزة:

ترتبط دولة الإمارات واليابان بعلاقات ثنائية وثيقة حافظت على تطورها المستمر منذ ٤٦ عاما، استطاع الجانبان من خلالها أن يصنعا نموذجا للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي. وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى الإمارات فى أبريل٢٠١٨ في إطار الزخم الذي تشهده العلاقات بين البلدين الصديقين حيث ترأس آبي، في ثالث زيارة له إلى الإمارات، وفدا من نحو ٢٧ شركة يابانية لتعزيز التعاون

الثنائي بين البلدين. وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا وازدهارا مستمرين، حيث تعتبر اليابان الشريك التجاري الأكبر لدولة الإمارات في العالم و وصل حجم التبادل التجاري غير النفطي بينهما إلى ما قيمته ١٤,٥ مليار دولار، فيما بلغت استثمارات اليابان في الإمارات ما يعادل ٣,٨ مليار دولار.

لعبت الاستثمارات والتكنولوجيا اليابانية المتطورة دورا حيويا في دعم مسيرة التنمية في دولة الإمارات، لاسيما في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة والنقل والطيران والرعاية الصحية عبر وجود أكثر من ١٠٠ شركة يابانية بأسواق الدولة، ونحو ٢٠٠ وكالة وأكثر من ١٠ آلاف علامة تجارية يابانية مسجلة. وتأتي دولة الإمارات ضمن أكبر ٥ دول مصدرة للنفط لليابان وتحتل المرتبة الثامنة في شراكتها مع اليابان وسابع أكبر سوق لمعدات النقل اليابانية كما تحتل الإمارات المرتبة الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال والثانية في تصدير النفط الخام. وفي السنوات القليلة الماضية تنوعت صادرات الدولة إلى اليابان لتشمل الألمنيوم والنحاس فيما تستورد الإمارات من اليابان السيارات والآلات والمعدات الصناعية والإلكترونية.

نجح البلدان في التأسيس لعلاقات تعاون ثقافية وعلمية مميزة تمثلت فى فتح حكومة اليابان مكتباً لها في دائرة التعليم و المعرفة بأبوظبي عام ٢٠١٣، و مذكرة التفاهم بين جامعة طوكيو ومعهد البترول ومركز بحوث أبوظبي بشأن إنشاء أطر للبحوث والدراسات المشتركة. وحسب مكتب التطوير التعليمي الياباني بأبوظبي يتوقع أن يصل عدد الطلبة الإماراتيين الدارسين في اليابان نحو ٥٠٠ طالب وطالبة مع نهاية عام ٢٠١٨، ملتحقين ببرامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه خصوصا في تخصصات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات. ويرتبط البلدان بعلاقات تعاون وثيقة في مجال علوم الفضاء، ففي مارس ٢٠١٣ وقعت وكالة الإمارات للفضاء ومركز محمد بن راشد للفضاء مذكرة تفاهم وعقدا مع مؤسسات يابانية، لإطلاق مسبار الأمل إلى الفضاء الخارجي، وتعزيز أواصر التعاون في مجال الاستكشاف والتطوير للكوادر البشرية المتخصصة في علوم وتكنولوجيا الفضاء. كما تؤدي السياحة بين البلدين

دورا مهما في تعزيز روابط الصداقة والتعاون حيث قدر عدد السياح اليابانيين الذين زاروا الإمارات عام ٢٠١٤ بأكثر من ١٠ آلاف سائح، فيما يشهد عدد الإماراتيين الذين يقصدون اليابان كوجهة سياحية نموا مستمرا خاصة بعد إعفائهم من التأشيرة المسبقة لدخول اليابان اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٧.

الفعاليات اليابانية -العربية :

المؤتمرات المشتركة:

في المؤتمر الوزاري الأول للحوار السياسي الياباني العربي(نوفمبر٢٠١٧) بالقاهرة، أكد وزير الخارجية الياباني "تارو كونو" أن الشرق الأوسط على رأس أولويات اليابان، لأنه يمثل عنصرا هاما لبلاده، كونه أحد العوامل التي بسببها تعيش اليابان في رفاهية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، لأنه المحرك الأول للاقتصاد الياباني. مشدداً على أن أمن الشرق الأوسط من أمن اليابان، وأن بلاده لا يمكن أن ترى خطرا يهدد المنطقة وتقف دون أن تقدم المساعدة الضرورية لدرئه. وقد كان المؤتمر فرصة قدم فيها الوزراء العرب رؤيتهم لكيفية ترقية وتطوير العلاقات مع اليابان بحيث لا تقف عند حدود الاقتصاد أو التجارة أو الثقافة والسياحة، بل تمتد إلى ترجمة هذه العلاقات فى صورة تنسيق سياسي جاد ومستمر وتفعيله وتوسيعه ليشمل كافة القضايا التي تهم الجانبين.

المنتدى الاقتصادي العربي الياباني:

أعلنت وزارتا الخارجية والاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانيتين عن تأسيس المنتدى الاقتصادي العربي الياباني فى يناير ٢٠٠٩، بهدف تفعيل وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة والمتبادلة وتوفير سبل حمايتها، وكذلك تشجيع التعاون من خلال إقامة فعاليات للترويج لسياسات وفرص وبيئة استثمارية يتم فيها تبادل المعلومات حول البيانات والسياسات الاستثمارية بين الطرفين وتحديد مشاريع للاستثمار المشترك.

منتدى الحوار العربي الياباني:

تم الإتفاق على إطلاق فكرة إنشاء منتدى الحوار العربي الياباني JAPAN

ARAB DIALOGUE أثناء الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء اليابانى الأسبق كويزومى الى كل من مصر والسعودية فى مايو ٢٠٠٣

ولقد تجلت مظاهر التعاون الثقافى العربى- اليابانى خلال إحتفال المجموعة العربية بطوكيو بفعاليات اليوم العربى باليابان فى ٢٠١٧/٤/٤ بالفندق الإمبراطوري في العاصمة اليابانية طوكيو، بحضور ممثلى ١٩ دولةً عربية ذات تمثيل دبلوماسي في اليابان، و من الجانب اليابانى رئيس الوزراء الياباني شنزو أَبَى ، ومُحافِظةُ طوكيو السيدة كويكي يوريكو، السيد ياماجوتشي ناتسوو عضو البرلمان الياباني ورئيس حزب كومي الياباني، وسفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية العربية باليابان، إضافةً إلى عدد كبير من رجال الأعمال والإعلاميين والأكاديميين و قادة الرأي العام الياباني.

المعهد العربي الإسلامي:

له دور ثقافى ودينى وتعليمى كبير ولقد دخل تعليم العربية في اليابان، مرحلة جديدة ومهمة عام ١٩٨٢ بإنشاء المعهد العربي الإسلامي في طوكيوبمساعدة عربية سعودية بالأساس.

مستقبل العلاقات اليابانية العربية:

يعد مستقبل العلاقة اليابانية العربية سوف يكون عاملا شديد الأهمية في تحديد ملامح النظام العالمي الجديد القادم في إطار التجاذبات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط المضطرب ونزاعات بحر الصين. وفي هذا السياق، يمكن رسم مسار تطور مستقبل العلاقات شرقا، أخذا بعين الاعتبار التحولات التي طرأت منذ انعقاد المنبر الأول في طوكيو في ديسمبر ٢٠٠٩، والتي وضعت أولى لبنات الشراكة تحت عنوان "فصل جديد من الرخاء المشترك"، خاصة بعد ارتفاع حجم التبادلات التجارية بين العالم العربي واليابان، حيث أصبحت رابع شريك عالمي لليابان بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية والصين.

ولعل المقياس الذي ارتكزت عليه السياسة اليابانية في التعامل مع المنطقة كاستراتيجية مستقبلية في المنطقة تمثل في المحاور الثلاثة التالية: التعايش, التعاون,

والتسامح .. حيث تهدف هذه المبادئ الثلاثة إلى نبذ العنف والارهاب والبعد عن عوامل الفرقة والتطرف تحت أى مبدأ طائفي وديني وعنصري وقد يكون هذا سر نجاح اليابان في تأسيس مكانة عالمية تحظى بكل الاحترام والمحبة لأنها تنظر الى الشعوب من منظور التعاون والتعايش والمحبة والسلام.

مراجع

أولا–الكتب–والموسوعات:

١– كتاب "عمان واليابان علاقات مزدهرة" أربعون عاما من العلاقات الدبلوماسية، سفارة سلطنة عمان "طوكيو"، مارس ٢٠١٣.

٢– بوابة: آسيا/دولة آسيوية "اليابان" رقم١١، ويكيبيديا "الموسوعة الحرة".

ثانيا: الدراسات والتقارير والمقالات:

١– دراسة عن العلاقات اليابانية – العربية، د.عبد الحكم سليمان وادي، أمد للاعلام، شبكة الانترنت, منشورة في ٢٠١٤/٤/٣٠.

٢– تقرير عن العلاقات بين "بلاد الشمس المشرقة" والعرب.. من التجارة إلى الحوار السياسي، تاريخ النشر: ٢٠١٨/٤/٢٩، صحيفة الخليج، شبكة الانترنت.

٣– اليابان بوابة العرب لمحاور آسيوية حليفة،٢٠١٦/٥/٢٠، د.حسن مصدق، صحيفة العرب.

٤– قلوبنا مع اليابان في محنتها:٩–٩–٢٠١٨ كمال جاب الله: الاهرام

٥– مجموعة من المقالات للباحث حول:

- العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر واليابان"٢" ٢٠١٧/٢/٢٥
- دلالات ونتائج زيارة الملك "سلمان" لليابان ٢٠١٧/٣/٢١
- اليوم العربى فى اليابان وأنشطة ثقافية وتعليمية أخرى ٢٠١٧/٤/١١
- موقف اليابان من الضربة الصاروخية الأمريكية ضد سوريا ٢٠١٧/٤/١٨
- منشورة جميعها فى مجلة الالكترونية على شبكة الانترنت http://www.indigomagazine.jp

ثالثا بيانات وتصريحات رسمية واعلامية:

١– تقريررسمى ياباني بعنوان/ اجتماع قمة بين اليابان ومصر:المصدر/ بيان من وزارة الخارجية في طوكيو: ٢٩ فبراير ٢٠١٦

٢– تصريحات السفير السعودى باليابان الدكتور عبد العزيز تركستاني H. E. Dr. Abdulaziz A. Turkistani,٢٥–٢–٢٠١٧ (المقالة الأصلية باللغة اليابانية، المصور أوكوبو كيزو، أجرى المقابلة "هارانو جوجي" المدير التنفيذي لمؤسسة نيبون للاتصالات، التغطية بالتعاون مع سفارة المملكة العربية السعودية باليابان)

رابعا: متابعات إعلامية ومشاركات:

١– الشيخ محمد بن زايد خلال استقباله شينزو آبي: أبريل ٢٠١٨، أبوظبي، سكاي نيوز عربية

٢– نظّم نادي اليابان للمراسلين الأجانب دائرة مستديرة بعنوان "السياسة اليابانية في أفريقيا والشرق الأوسط ومصر"، فى أبريل ٢٠١٧.